



المشرف العام
عريب الرنتاوي

هذا التقرير

إعداد
د. أيهاب خالد المقابلة

فريق البحث
صادق أبو السعود
ديمة الفواعير

النواب وموازنة 2009

قراءة في الاتجاهات والأولويات

تقارير الرقابة البرلمانية
التقرير الثاني

نيسان، 2009

يهدف هذا التقرير إلى تقديم قراءة وعرض لاتجاهات تعامل السادة النواب مع مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للعام 2009 أثناء مرحلة الإقرار والتي يعرض خلالها المشروع على مجلس الأمة. وقد اعتمد التقرير مصدرين أساسيين للمعلومات والبيانات وهما، المقابلة الشخصية مع السادة النواب أنفسهم ومحتوى الكلمات والمدخلات التي قدموها أثناء مناقشة مشروع القانون. ولتسهيل عملية جمع البيانات والمعلومات وتبويبها وتحليلها، فقد تم إعداد استبانة خاصة لهذه الدراسة. وتتكون هذه الاستبانة من مجموعة من الأسئلة التي تم الإجابة عليها من مداخلات النواب وكلماتهم أثناء جلسة مناقشة مشروع القرار. وقد تم استخدام منهجية التحليل الوصفي الموضوعي، حيث لم يتم التعليق على النتائج ومحاولة إثباتها أو نفيها.

أهم النتائج التي توصل إليها التقرير:

- ◀ قدم 85.5% من السادة النواب مداخلات أثناء جلسة مناقشة مشروع القانون، وقد عرضوا فيها آراءهم وتقييمهم لمشروع القانون آخذين بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية التي قد تؤثر في مرحلة تنفيذ قانون الموازنة بعد إقراره.
- ◀ كانت نسبة مشاركة جميع الكتل والتيارات البرلمانية في مناقشة مشروع قانون الموازنة للعام 2009 مرتفعة، وكانت أعلى نسب المشاركة في كتلة الإخاء (89.5%)، ثم التيار الوطني الحر (89.1%). أما أقل نسبة مشاركة فقد كانت لدى المستقلين (63.2%).
- ◀ أشار 70.2% من المتحدثين في كلماتهم أثناء جلسة مناقشة مشروع قانون الموازنة إلى عدد من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأردني بصراحة ووضوح. ومن أهمها مشكلة ارتفاع الأسعار والتضخم (68.8%) الذي يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للدخل المنخفض أصلاً، يليها مشكلة الفقر (65.1%)، ثم مشكلة البطالة (64.1%).
- ◀ كانت البطالة والتضخم (ارتفاع الأسعار) وتدني مستوى الدخل الفردي (الفقر) من أهم ثلاث مشاكل من وجهة نظر كافة الكتل البرلمانية تلاها مشكلة التخاصية. وهذا يعكس توافق كافة الكتل بهذا الخصوص.
- ◀ ركز الإسلاميون والمستقلون على مشكلة الفساد المالي والإداري أكثر من الكتل الأخرى.
- ◀ يعطي الإسلاميون - على خلاف الكتل الأخرى - أهمية كبيرة لمسألة التخاصية، بينما لا يراها الآخرون بذات الأهمية.
- ◀ يعطي الإسلاميون وكتلة الإخاء أهمية أكبر لمشكلة الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد، أما الكتل الأخرى فلم تركز عليها.
- ◀ لا فروق واضحة وجوهية بين نظرة الكتل البرلمانية للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني بحيث تعكس اختلاف في الفكر أو المذهب الاقتصادي أو تفضيل لنظام اقتصادي دون آخر.
- ◀ تشير نتائج استطلاع الرأي الذي أجراه مركز القدس للدراسات السياسية إلى وجود توافق بين مجلس النواب والمستجيبين فيما يتعلق بأهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الأردني. كما أن الطرفين يجمعان على ضرورة دعم القطاع الخاص.
- ◀ أبدى الإسلاميون اهتماماً كبيراً بالبعد الاجتماعي للمشكلات الاقتصادية أكثر من الكتل الأخرى.
- ◀ ناقشت جميع الكتل البرلمانية التطورات الاقتصادية العالمية التي تؤثر في الموازنة، لكن الإسلاميين كانوا الأكثر اهتماماً وإشارة إلى ذلك، والتيار الوطني الأقل اهتماماً وإشارة إلى هذه التطورات.
- ◀ أشار 12.8% من المتحدثين فقط بشكل صريح إلى أن مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2009 يعكس خطط الحكومة وبرامج الإصلاح الاقتصادي، ويتماشى مع البيان الحكومي الذي قدمته الحكومة رداً على كتاب التكاليف السامي.
- ◀ أشار 97.9% من المتحدثين إلى أن هذا المشروع لا يختلف في مكوناته والاختلالات التي يعاني منها عن مثيلاته في السنوات السابقة.

- ناقش 12.8% من المتحدثين فقط بند الإيرادات العامة بكافة مكوناته من الإيرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية والإيرادات الخارجية من منح ومساعدات بشكل يعكس فهمهم وإدراكهم لها.
- جاء المستقلون (ليسوا كتلة واحدة) في المرتبة الأولى من حيث درجة ودقة مناقشتهم للإيرادات العامة بكافة فروعها، ثم كتلة الإخاء الوطني، ثم الاسلاميون.
- حث نواب مستقلون على مزيد من العدالة والشفافية في التحصيل وكانوا في المرتبة الأولى في هذا الشأن، تلاهم الإسلاميون، ثم كتلة الإخاء الوطني.
- كان الاسلاميون في مقدمة من قدموا اقتراحات لتعزيز الإيرادات المحلية.
- أشار المتحدثون إلى بعض الاختلالات التي يعاني منها هيكل الإيرادات العامة، وطالب 12.8% منهم الحكومة بضرورة العمل على إجراء تغيير في هيكل الإيرادات وإتمام عملية الإصلاح الضريبي.
- طالب 16% من المتحدثين بضرورة توخي العدالة والشفافية في تحصيل الإيرادات. كما حث 22.3% من المتحدثين الحكومة على بذل مزيد من الجهود لتعزيز الإيرادات، وقدموا بعض الاقتراحات لتعزيز الإيرادات وزيادة كفاءة التحصيل.
- من أجل تعزيز الإيرادات العامة، اقترح عدد من المتحدثين تحسين آلية التحصيل المتبعة (52.4%)، وإجراء تعديل على بعض القوانين ذات العلاقة (52.4%)، وخلق مصادر جديدة للإيرادات (23.8%)، والحد من التهرب الضريبي (23.8%)، والعمل على تحقيق العدالة بين المكلفين (19%)، وإجراء تعديلات على بعض القوانين مثل قانون ضريبة الدخل، وتأمين المزيد من المساعدات، والاستغلال الكامل لإيرادات عملية الخصخصة.
- في إطار الاقتراحات الرامية إلى تعزيز الإيرادات، لم تشر الكتلة الوطنية إلا إلى ضرورة تأمين المزيد من المنح الخارجية من أجل تعزيز الإيرادات، وذلك على عكس الإسلاميين الذي أيدوا جميع الاقتراحات باستثناء الاعتماد على المنح الخارجية والمساعدات.
- هناك تقارب واضح بين التيار الوطني وكتلة الإخاء فيما يتعلق بالاقتراحات اللازمة لتعزيز الإيرادات.
- ناقش 11.7% من المتحدثين هيكل وأرقام النفقات العامة ومكوناتها التشغيلية والرأسمالية بالتفصيل، وبشكل يعكس مستوى متقدم من الفهم والاطلاع على الموضوع. وقد اقترح 92.7% ممن ناقشوا هيكل النفقات وبنودها إجراء بعض التعديلات وعمل مناقلات بين بنود النفقات العامة.
- أشار 6.4% فقط في كلماتهم وبصراحة إلى وجود عدالة في التوزيع الجغرافي للنفقات. أما نسبة الذين أشاروا إلى عدالة في التوزيع القطاعي لهذه النفقات فقد بلغت 74.5% من المتحدثين.
- كانت نسبة الإسلاميين الذي ناقشوا النفقات العامة بالتفصيل وقدموا الاقتراحات هي الأعلى مقارنة بالكتل الأخرى، تلاهم المستقلون، لكنهم لم يقدموا أية اقتراحات أو مناقلات بين بنود النفقات. وعلى العكس تماماً قدم بعض المتحدثين بعض الاقتراحات حول النفقات العامة وهيكلها على الرغم من أنهم لم يناقشوا النفقات وبنودها.
- لم يناقش أي من المتحدثين من الكتلة الوطنية موضوع النفقات العامة ولم يقدموا أية اقتراحات.
- تتفق جميع الكتل البرلمانية على وجود عدالة في التوزيع القطاعي للنفقات، كما إنهم يجتمعون كذلك على تدني مستوى عدالة التوزيع الجغرافي لهذه النفقات.
- لم تشر كل من كتلة الإخاء الوطني والمستقلون إلى عدالة في التوزيع الجغرافي للنفقات العامة، لكنهم أكدوا على عدالة التوزيع القطاعي لهذه النفقات.
- لا يوجد تباين في تقييم الكتل البرلمانية لعدالة توزيع النفقات العامة جغرافياً وقطاعياً.
- حاز قطاع التعليم على اهتمام نسبة كبيرة من المتحدثين. فقد وضعه في المرتبة الأولى والمرتبة الثانية حوالي 37.1% و22.9% من المتحدثين على التوالي.
- ركز نسبة كبيرة من المتحدثين على ضرورة الاهتمام بقطاع الصحة وشمول كافة المواطنين بالخدمات الصحية، فقد أشار إليه في المرتبة الأولى والمرتبة الثانية حوالي 31.4% و17.1% من المتحدثين على التوالي. أما القطاعات التي لم تثل اهتماماً كبيراً من المتحدثين فتشمل قطاع التجارة الخارجية.

- أكدت جميع الكتل البرلمانية على أهمية قطاع التعليم، فقد جاء ترتيبه حسب أولويات هذه الكتل من 1 إلى 3، أي من أهم ثلاث قطاعات.
- أعطت جميع الكتل - باستثناء الإسلاميين - أهمية كبيرة للقطاع الزراعي حيث جاء في المرتبة الثانية بعد قطاع التعليم. وعلى العكس من ذلك، ركز الإسلاميون - بعكس الكتل الأخرى - على ضرورة التركيز على الصناعة والتصنيع.
- كان قطاع الطاقة والثروة المعدنية من أهم أولويات الإسلاميين (المرتبة الأولى)، على عكس الكتل الأخرى.
- هناك توافق في آراء جميع الكتل فيما يتعلق بتدني مستوى أهمية قطاع التجارة الخارجية.
- حاز قطاع الصحة على اهتمام كبير من قبل التيار الوطني الحر وكتلة الإخاء والمستقلون (المرتبة الثانية)، بينما أعطي أهمية أقل من الكتل الأخرى.
- تتضمن أولويات الإسلاميين على القطاعات الإستراتيجية التي تلعب الدور الأكبر في التنمية وهي قطاعات الطاقة (تعزيز الإيرادات)، والتعليم (الموارد البشرية)، والصناعة (تنوع القاعدة الإنتاجية) والمياه (الزراعة والسياحة).
- تباينت مطالبات المتحدثين حول هيكل النفقات العامة بين مطالبات بضبط النفقات العامة (30.9%)، ومطالبات بضبط النفقات التشغيلية باستثناء الرواتب والأجور (21.3% 0)، ومطالبات بزيادة النفقات الرأسمالية أو إعادة توزيعها بشكل أكثر عدالة وكفاءة، (12.8%).
- هناك توافق بين جميع الكتل البرلمانية حول ضرورة ضبط النفقات التشغيلية باستثناء بند الرواتب والأجور.
- هناك تدني في نسبة من يدعون إلى زيادة النفقات الرأسمالية والإنتاجية في جميع الكتل.
- نبه المتحدثون إلى ضرورة أخذ بعض التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية بعين الاعتبار قبل إقرار القانون وأثناء مرحلة التنفيذ، ومنها الأزمة المالية العالمية، والتغيرات في أسعار المواد الغذائية والنفط، وأزمة البورصة العالمية والمحلية.
- تصدرت كتلة التيار الوطني الحر في الإشارة إلى الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها الحكومة وإلى مسألة تزايد النمو السكاني، حيث لم تشر أي من الكتل الأخرى إلى ذلك.
- لم تشر الكتلة الوطنية وكتلة الإسلاميين إلى العديد من التطورات الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر في أرقام الموازنة العامة.
- حازت الأزمة المالية على اهتمام جميع الكتل البرلمانية حيث دعت جميع هذه الكتل إلى ضرورة تتبع تطوراتها وتبعاتها على الاقتصاد الأردني.
- هناك توافق في نظرة جميع الكتل إلى تأثير تغير أسعار البترول وأزمة السيولة المحلية وأزمة البورصة المحلية على أداء الاقتصاد والموازنة العامة.
- طالب حوالي 6.4% من المتحدثين بعمل مراجعة دورية لكافة بنود الموازنة. كما طالب 14.9% من المتحدثين بدعم القطاع الخاص، وذلك لدوره الهام في التنمية الاقتصادية وكمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية.
- لم يشر كل من المستقلين والإسلاميين إلى ضرورة إجراء مراجعة دورية للموازنة العامة على عكس الكتل الأخرى.
- طلبت جميع الكتل البرلمانية ولكن بنسبة متواضعة بضرورة إعطاء الدعم الكافي للقطاع بحيث يلعب دور أكبر في الإنتاج والتوظيف ودعم الموازنة العامة.
- أشار 25.5% من المتحدثين فقط إلى أن الجهود الحكومية في التعامل مع القضايا الاقتصادية كافية ومقنعة.
- أشار 8.1% من المتحدثين فقط إلى وجود شفافية في أداء الحكومة في تعاملها في موضوع الموازنة العامة. أما نسبة من أشادوا في تعاون الحكومة وتنفيذها للتوصيات البرلمانية خصوصاً في موضوع الموازنة العامة حوالي 10.6%.
- إن مستوى رضا الإسلاميين عن أداء الحكومة ومدى تعاونها في موضوع الموازنة العامة متدني جداً، حيث لم يزد المؤشر عن المتوسط.
- الكتلة الوطنية هي الأكثر قناعة ورضا عن أداء الحكومة، تلاها كتلة الإخاء الوطني، ثم التيار الوطني ثم المستقلين.
- وأخيراً، يعتبر هذا التقرير نواة وبداية للعديد من التقارير والدراسات التي تعرض واقع تعامل المجلس مع مختلف القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

مقدمة

تعرف الموازنة العامة للدولة على أنها «سجل مالي يبين خلاصة الوضع المالي للحكومة، ويشتمل هذا السجل على مجموع الإيرادات المتوقعة للحكومة من كافة المصادر الداخلية منها والخارجية، وحجم الإنفاق الحكومي المتوقع بتقسيماته المختلفة خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة». تمر الموازنة العامة في معظم دول العالم في أربع مراحل هامة، تسمى مراحل الموازنة، أو مراحل دورة الموازنة العامة. تبدأ هذه المراحل بمرحلة التحضير والإعداد وتليها مرحلة الاعتماد أو الإقرار، ثم مرحلة التنفيذ، وأخيراً المرحلة الرابعة وهي مراقبة التنفيذ.

تعتبر مرحلة إقرار الموازنة العامة من أدق المراحل وأكثرها حساسية، وذلك لأن عملية إقرار الموازنة أو المصادقة عليها تمثل المرحلة الأخيرة التي يتم خلالها مناقشة مشروع قانون الموازنة قبل العمل على إخراجها إلى حيز التنفيذ ويصبح قانون. وفي هذه المرحلة يقوم مجلس الوزراء بعد مناقشته لمشروع قانون الموازنة العامة للدولة والموافقة عليه بإحالة المشروع إلى مجلس الأمة (النواب والأعيان) وذلك قبل بداية السنة المالية بشهر واحد على الأقل وفقاً للمادة (112) من الدستور. يلقي بعدها وزير المالية بيان (خطاب) الموازنة العامة موضحاً فيه أبعاد مشروع قانون الموازنة والمرتكبات الأساسية الواردة فيه وسياسة وبرنامج عمل الحكومة خلال السنة المالية المقبلة. وعند ذلك يقوم مجلس النواب بإحالة مشروع القانون إلى اللجنة المالية والاقتصادية المشكلة من قبل المجلس لدراسته ومناقشته مع المسؤولين في السلطة التنفيذية، ومن ثم رفع التوصيات اللازمة لمجلس النواب ثم يحدد موعد جلسة خاصة لمناقشة مشروع قانون الموازنة.

وبناء عليه تعقد جلسة خاصة لمجلس النواب تخصص لمناقشة مشروع قانون الموازنة، ويحضر هذه الجلسة رئيس الوزراء والوزراء وكذلك عامة الشعب ممن يرغبون في حضور الجلسة، حيث تقدم اللجنة المالية تقريرها متضمناً ملاحظاتها وتوصياتها على المشروع، وتتم مناقشته مع مشروع قانون الموازنة العامة، ومن ثم يفتح المجال أمام من يرغب من النواب في الاشتراك في المناقشة العامة على مشروع القانون. وبعد الانتهاء من الاستماع إلى السادة النواب وملاحظاتهم، يقدم رئيس الوزراء ووزير المالية رد الحكومة على تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب وعلى ملاحظات النواب التي أثيرت أثناء المناقشة.

وتجدر الإشارة إلى أنه يحق لمجلس النواب عند مناقشته لمشروع قانون الموازنة العامة أن ينقص من النفقات في الفصول بحسب ما يراه موافقاً للمصلحة العامة وليس له أن يزيد في تلك النفقات وفقاً لنص المادة (4/112) من الدستور. كما أنه لا يقبل أثناء المناقشة في الموازنة العامة أي اقتراح يقدم لإلغاء ضريبة موجودة أو فرض ضريبة جديدة أو تعديل الضرائب المقررة بزيادة أو نقصان وفقاً للمادة (5/112) من الدستور. وأخيراً، وبعد الاستماع إلى رد الحكومة يتم التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة فصلاً فصلاً، وفقاً للمادة (2/112) من الدستور. وفي حال موافقة مجلس النواب على مشروع القانون، يحال بعدها إلى مجلس الأعيان الذي يقوم بدوره بإحالة المشروع إلى لجنة المالية لدراسته وتقديم تقرير عنه في جلسة خاصة تعقد لمناقشته وتتبع نفس الإجراءات التي اتبعت في مجلس النواب. أما الخطوة الأخيرة في مرحلة الإقرار فهي أنه بعد إقرار مشروع قانون الموازنة العامة من قبل مجلس الأعيان، يعاد للحكومة لرفعه إلى جلالة الملك للمصادقة عليه واستصدار الإرادة الملكية بالموافقة عليه ليصبح قانوناً ساري المفعول يعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الأهداف العامة للتقرير

يسعى هذا التقرير في تحقيق جملة أهداف أهمها:

- رصد اتجاهات تعامل السادة النواب مع مشروع قانون الموازنة العامة، والتعرف على الأولويات الوطنية كما تجلت في مداخلاتهم ومناقشاتهم للمشروع
- رصد درجة التوافق والتباين في أداء الكتل النيابية المختلفة، والتعرف على سلم أولويات كل منها ومقارنته بسلم الأولويات الوطنية العامة.
- بيان مدى متابعة السادة النواب للتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية التي تؤثر في الموازنة العامة، واستقراء آرائهم حول كيفية التعامل مع هذه القضايا.
- بيان درجة معرفة السادة النواب بمكونات الموازنة العامة بشقيها وهما الإيرادات الكلية بكافة مصادرها والنفقات العامة بكافة بنودها.
- عرض اقتراحات السادة النواب الخاصة بتعزيز الإيرادات بأنواعها المختلفة وتقليص النفقات بنودها المختلفة أو إعادة توزيعها بشكل يقلل من العجز المزمّن في الموازنة، ويحسن من أداء الاقتصاد الوطني.

استقراء آراء السادة النواب حول مدى كفاءة وشفافية الحكومة في التعامل مع السادة النواب فيما يتعلق بالموازنة العامة.

منهجية التقرير والبيانات¹

لتحقيق الأهداف السابقة، فقد تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي، وذلك بالاعتماد على البيانات والمعلومات المتوفرة حول مناقشات مجلس النواب لمشروع قانون الموازنة العامة للعام 2009. أما مصادر المعلومات فتشمل كلمات النواب التي تم إلقاؤها في المجلس، وتقرير اللجنة المالية والاقتصادية في المجلس، وخطاب الموازنة العامة الذي ألقاه وزير المالية أمام المجلس، رد الحكومة على مداخلات ومطالبات السادة النواب. هذا بالإضافة إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من النواب أنفسهم أو من مساعديهم، وقد تم إعداد استبانته لغرض جمع البيانات وتبويبها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التقرير يقدم عرضاً للنتائج التي تم الحصول عليها من خلال مصادر البيانات دون إبداء أية آراء شخصية لفريق البحث في مرصد البرلمان الأردني أو لمركز القدس للدراسات السياسية.

النتائج الرئيسية

1. المشاركة في جلسة مناقشة مشروع قانون الموازنة للعام 2009:

شهدت مناقشات مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2009 مشاركة كبيرة من قبل السادة النواب، فقد قدم 85.5% من السادة النواب مداخلات عرض فيها بعضهم آراءهم وتقييمهم للمشروع آخذين بعين الاعتبار التطورات الاقتصادية والسياسية التي قد تؤثر في مرحلة تنفيذ قانون الموازنة بعد إقراره. أما نسبة الذين لم يقدموا مداخلات - أي غير المتحدثين - فقد بلغت 15.4% وكلهم من الذكور، ويعزى عدم تقديمهم لمداخلات إلى اشتراك بعضهم مع نواب آخرين في كلمة واحدة أو الاكتفاء بكلمة الحزب الذي ينتمي إليه (25%) أو الكتلة التي ينتمي إليها (75%).

الجدول رقم (1) يبين التوزيع النسبي لأعضاء الكتل البرلمانية حسب مشاركتهم في جلسة مناقشة مشروع قانون الموازنة، ويشير إلى أن نسبة مشاركة جميع الكتل والتيارات النيابية في مناقشة مشروع قانون الموازنة للعام 2009 مرتفعة، وكانت أعلى نسب المشاركة في كتلة الإخاء (89.5%)، ثم التيار الوطني الحر (89.1%). أما أقل نسب المشاركة، فقد كانت في فئة المستقلين (63.2%).

2. مناقشة السادة النواب المتحدثين لواقع الاقتصاد الوطني والمشاكل التي يعاني منها:

يدرك بعض السادة النواب بعض الاختلالات الهيكلية والمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني والتي تؤثر في أرقام الموازنة العامة خلال مراحل دورة الموازنة ابتداءً من مرحلة الإعداد إلى مرحلة التنفيذ ومتابعة التنفيذ. فقد أشار 70.2% من المتحدثين في كلماتهم أثناء جلسة مناقشة مشروع قانون الموازنة إلى بعض هذه المشاكل بصراحة ووضوح. وبمراجعة خصائص من أشاروا إلى المشاكل الاقتصادية بوضوح وركزوا عليها، فإننا نلاحظ أن منهم:

- 16.4% تخصصهم العلمي في مجال الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- 12.1% سبق وان شغلوا وظيفة حكومية في مجال الاقتصاد.
- 42.4% سبق وان شغلوا وظيفة في مجال الاقتصاد في القطاع الخاص.
- 18.2% لهم كتابات في موضوع المالية العامة والموازنة العامة.
- 93.9% كانوا قد تبنا برنامجاً انتخابياً قبيل الانتخابات.
- 16.7% سبق وان شاركوا في عضوية اللجنة المالية والاقتصادية في المجلس.
- 89.4% يتبنون حالياً برامج اقتصادية حزبية أو غير حزبية.

أما بالنسبة لأعضاء الكتل البرلمانية ومدى إدراكهم وتعرضهم للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، ويشير الجدول رقم (1) إلى ما يلي:

- كان المتحدثون من المستقلين الأكثر الملماً بالمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني، أما المتحدثين من التيار الوطني الحر فكانوا الأقل إلماماً وعرضاً كما تبين من كلماتهم التي القوها أثناء المناقشة.
- قدم غالبية المتحدثين من أعضاء كافة الكتل اقتراحات حول بعض الأولويات والمشاكل التي يجب التركيز عليها.

1. لقد تم استخدام برنامج SPSS الإحصائي لتحليل البيانات.

جدول رقم (1)

التوزيع النسبي لأعضاء الكتل البرلمانية حسب مدى إدراكهم للمشاكل الاقتصادية المحلية

اقترحوا بعض الأولويات لحل المشاكل		يدركون المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد		قدموا مداخله أثناء مناقشة مشروع القانون		الكتلة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
100	28	57.1	28	89.1	49	كتلة التيار الوطني الحر (55)
87.5	14	84.2	16	89.5	19	كتلة الإخاء الوطني (21)
100	11	91.6	11	63.2	12	المستقلون (19)
100	6	66.6	6	100	9	الكتلة الوطنية (9)
100	5	100	5	83.3	5	الإسلاميون (6)

الجدول رقم (2) يبين الترتيب التنازلي للمشكلات والمعوقات التي أشار إليها المتحدثون من السادة النواب أي من الأهم إلى الأقل أهمية. ويلاحظ من الجدول أن المتحدثين من السادة النواب ركزوا على المشاكل التي تهم المواطن الأردني، وتمس الحياة اليومية له بشكل مباشر، وتنعكس على مستواه المعيشي، وهي مشكلة ارتفاع الأسعار أو التضخم (68.8%) الذي يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للدخل المنخفض أصلاً، يليها مشكلة الفقر (65.1%) ومشكلة البطالة (64.1%) وما يرافقه من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية على الاقتصاد ككل وعلى العاطلين عن العمل أنفسهم وعلى عائلاتهم. كما يلاحظ من الجدول عدم تطرق الكثير من السادة النواب إلى مسألة الخصخصة (14.1%) التي كانت هاجسهم الأكبر في فترة سابقة. أما مشكلة التهرب الضريبي فقد كانت الأقل أهمية من وجهة نظرهم أي في المرتبة الأخيرة (7.8%).

جدول رقم (2)

أهم المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني من وجهة نظر المتحدثين

المشكلة	نسبة المتحدثين الذين أشاروا للمشكلة بصراحة (%)	المتوسط (0-1)
ارتفاع الأسعار (التضخم)	68.8	.6875
تدني المستوى المعيشي (الفقر)	65.1	.6545
البطالة	64.1	.6406
عجز الموازنة العامة	36	.3609
المدىونية الداخلية والخارجية	34.4	.3438
الفساد المالي والإداري	31.3	.3125
تدني مستوى البنية التحتية	21.9	.2188
الاختلالات في هيكل الاقتصاد وبنيته	17.2	.1719
العجز التجاري في الميزان التجاري	15.6	.1563
الخصخصة	14.1	.1406
التهرب الضريبي	7.8	.0781

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل تختلف أولويات الكتل البرلمانية فيما يتعلق بالمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني؟

يبين الجدول رقم (3) المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها لاقتصاد الأردني من وجهة نظر الكتل البرلمانية، ويلاحظ من الجدول ما يلي: أن البطالة والتضخم (ارتفاع الأسعار) وتدني مستوى الدخل الفردي (الفقر) كانت من أهم ثلاثة مشاكل من وجهة نظر جميع الكتل البرلمانية، تلاها مشكلة التخاصية.

ركز الإسلاميون والمستقلون على مشكلة الفساد المالي والإداري أكثر من الكتل الأخرى.

يعطي الإسلاميون - على خلاف الكتل الأخرى - أهمية كبيرة لمشكلة التخاصية، بينما لا يراها الآخرين بذات الحجم.

يعطي الإسلاميون وكتلة الإخاء أهمية أكبر لمشكلة الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد.

لا فروق واضحة وجوهية بين نظرة الكتل البرلمانية للمشاكل الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني.

جدول رقم (3)

ترتيب المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني من وجهة نظر الكتل البرلمانية

الكتلة					المشكلة
2	4	3	2	1	
ترتيب المشكلة من وجهة نظر الكتلة					
1	2	2	3	1	البطالة
1	1	3	1	3	ارتفاع الأسعار (التضخم)
3	5	5	4	5	المديونية الداخلية والخارجية
1	4	6	6	4	عجز الموازنة العامة
1	لم تذكر	4	7	6	الفساد المالي والإداري
3	3	1	2	2	تدني المستوى المعيشي (الفقر)
لم تذكر	6	7	لم تذكر	9	العجز التجاري في الميزان التجاري
4	لم تذكر	10	5	10	الاختلالات في هيكل الاقتصاد
4	لم تذكر	11	لم تذكر	9	التهرب الضريبي
لم تذكر	7	8	8	7	تدني مستوى البنية التحتية
3	لم تذكر	9	9	11	الخصخصة

1: التيار الوطني الحر، 2: كتلة الإخاء الوطني، 3: المستقلون، 4: الكتلة الوطنية، 5: الإسلاميون

وتشر نتائج الاستطلاع الذي سبق الإشارة إليه إلى وجود درجة كبيرة من التوافق بين السادة والنواب والمواطنين الذين شاركوا في الاستطلاع حول أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الأردني وتؤثر في المستوى المعيشي للمواطن الأردني. حيث ركز المستجيبون على البطالة والفقر والبطالة والفساد وتدني الأجور وندرة المياه وغيرها (انظر الجدول رقم (7) والجدول رقم (8) في الملحق). وتجدر الإشارة هنا إلى أن المتحدثين لم يعرضوا المشاكل فقط، بل قدموا بعض الاقتراحات الرامية إلى حلها أو التقليل من أثارها. فقد أشار حوالي 68.1% من المتحدثين إلى ضرورة إعطاء الأولوية لحل بعض هذه المشاكل والتخفيف من بعضها في موازنة عام 2009. ومن أهم المشاكل التي أبرزها السادة النواب في مداخلاتهم ارتفاع مستوى الأسعار (التضخم)، وتدني المستوى المعيشي (تدني مستوى الدخل الفردي)، والبطالة، وعجز الموازنة العامة للدولة، والمديونية والفساد المالي والإداري.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن 27.7% من المتحدثين ركزوا بشكل كبير على عملية التنمية الاجتماعية والأمن الاجتماعي وعلاقته بالموازنة العامة للعام 2009، وعلى ضرورة أن يكون ضمن أولويات الحكومة وموازنتها. وفي الجانب الآخر، أشار 35.1% من المتحدثين إلى بعض التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية وعلاقتها بالموازنة العامة كالتغيرات في أسعار البترول، والأسواق المالية العالمية والأزمة المالية العالمية. وقد قدم 20.2% منهم بعض الاقتراحات للتقليل من الانعكاسات السلبية على المواطن (انظر الجدول رقم (4)).

جدول رقم (4)

التوزيع النسبي للكتل النيابية حسب مناقشاتها للبعد الاجتماعي والتطورات الاقتصادية العالمية²

قدموا اقتراحات للتعامل مع هذه التطورات		ناقشوا التطورات الاقتصادية العالمية ذات العلاقة بالموازنة		ناقشوا البعد الاجتماعي		الكتلة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
14.3	7	20.4	10	22.4	11	كتلة التيار الوطني الحر (55)
31.6	6	47.4	9	31.6	6	كتلة الإخاء الوطني (21)
16.7	2	50	6	41.7	5	المستقلون (19)
11.1	1	55.6	5	11.1	1	الكتلة الوطنية (9)
60	3	60	3	60	3	الإسلاميون (6)

ويشير الجدول رقم (4) إلى ما يلي:

أبدى الإسلاميون اهتماماً كبيراً بالبعد الاجتماعي أكثر من الكتل الأخرى، وجاء المستقلون في المرتبة الثانية. ناقشت جميع الكتل التطورات الاقتصادية العالمية التي تؤثر في الموازنة، لكن الإسلاميين الأكثر اهتماماً، والتيار الوطني الأقل اهتماماً وإشارة إلى هذه التطورات.

2. تم احتساب النسبة بقسمة العدد على عدد المتحدثين من الكتلة.

التوافق بين النواب والمواطنين في تحديد سلم الأولويات الوطنية، وكيفية تعامل السادة النواب مع المشكلات التي تواجه الاقتصاد الأردني سواء من خلال مناقشاتهم العامة للموازنة أو من خلال مجمل أدائهم البرلماني، لم يكن مقنعاً للمواطنين، كما تبدى من نتائج الاستطلاع الذي أجراه مركز القدس، حيث أفاد ما يقرب من 40.1% من المستجيبين بأن أداء مجلس النواب في التعامل مع أولوياتهم الوطنية كان ضعيفاً جداً مقابل 3.7% قالوا بأنه جيد جداً، فيما تراوحت بقية التقديرات بين متوسط ومقبول (انظر جدول رقم 6 في الملحق).

3. مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للعام 2009 وخطط الإصلاح الاقتصادي:

أشار 12.8% من المتحدثين بشكل صريح إلى أن مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2009 يعكس خطط الحكومة وبرامج الإصلاح الاقتصادي، ويتماشى مع البيان الحكومي الذي قدمته الحكومة رداً على كتاب التكلفة السامي. أما البقية 87.2% من المتحدثين - فلم يشيروا إلى ذلك بصراحة (انظر الجدول رقم (5)). وفيما يتعلق بمدى اختلاف مشروع قانون الموازنة للعام 2009 عن مثيله في السنوات السابقة، فقد أشار 97.9% من المتحدثين أن هذا المشروع لا يختلف في مكوناته والاختلالات التي يعاني منها عن مثيلاته في السنوات السابقة.

جدول رقم (5)

مشروع قانون الموازنة العامة للعام 2009 وانسجامه مع الخطط الحكومية والموازنات السابقة

النسبة	البيان
12.8	الموازنة بأرقامها ومكوناتها تعكس خطط الحكومة وبرامج الإصلاح الاقتصادي وبيانها الذي قدمته رداً على كتاب التكلفة السامي.
87.2	الموازنة الحالية لا تختلف في مكوناتها وخصائصها عن الموازنات للسنوات الماضية.

4. آراء المتحدثين حول بنية وهيكل الإيرادات العامة للحكومة للعام 2009:

لقد اختلفت درجة مناقشات السادة النواب لبنود الإيرادات، فمنهم من ناقشها بالتفصيل، ومنهم من أشار إليها بشكل سريع، ومنهم من لم يتعرض لها على الإطلاق. فقد ناقش 12.8% من المتحدثين فقط بند الإيرادات العامة بكافة مكوناتها، أي الإيرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية والإيرادات الخارجية من منح ومساعدات بشكل يعكس فهمهم وإدراكهم لها (انظر الجدول رقم (6)). وبدراسة خصائصهم تبين ما يلي:

- ك 91.7% مستوهم العلمي بكالوريوس أو أعلى.
- ك 25% تخصصهم العلمي في مجال الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- ك 33.3% سبق وان شغلوا وظيفة حكومية في مجال الاقتصاد.
- ك 25% سبق وان شغلوا وظيفة في مجال الاقتصاد في القطاع الخاص.
- ك 18.2% لهم كتابات في موضوع المالية العامة والموازنة العامة.
- ك 91.7% كانوا قد تبنا برنامجاً انتخابياً قبيل الانتخابات.
- ك 25% سبق وان شاركوا في عضوية اللجنة المالية والاقتصادية في المجلس.
- ك 50% سبق وشاركوا في برامج تلفزيونية حول الموازنة العامة.
- ك 25% لهم كتابات في موضوع الموازنة العامة.

جدول رقم (6)

التوزيع النسبي للمتحدثين حسب مناقشاتهم لبنود الإيرادات العامة

النسبة	البيان
12.8	ناقشوا أرقام الإيرادات العامة للعام 2009، أي ناقشوا الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والمساعدات والمنح الخارجية بكل وضوح.
12.8	طالبوا بتغيير هيكل الإيرادات
16	أشاروا إلى ضرورة توحى العدالة والشفافية في تحصيل الإيرادات.
22.3	قدموا اقتراحات لتعزيز الإيرادات المحلية من أجل تقليل العجز في الموازنة العامة

أشار المتحدثون إلى بعض الاختلالات التي يعاني منها هيكل الإيرادات العامة، وطالب 12.8% منهم الحكومة بضرورة العمل على تغيير في

هيكل الإيرادات وإتمام عملية الإصلاح الضريبي. كما طالب 16% من المتحدثين بضرورة توخي العدالة والشفافية في تحصيل الإيرادات. كما حث 22.3% من المتحدثين الحكومة على بذل مزيد من الجهود لتعزيز الإيرادات وقدموا بعض الاقتراحات لتعزيز الإيرادات وزيادة كفاءة التحصيل (انظر الجدول رقم (6)).

والجدول رقم (7) يبين التوزيع النسبي للمتحدثين من أعضاء الكتل البرلمانية حسب مناقشاتهم لموضوع الإيرادات العامة. ويشير إلى ما يلي:

- ◀ جاء المستقلون في المرتبة الأولى من حيث دقة مناقشاتهم للإيرادات العامة بكافة فروعها، ثم كتلة الإخاء الوطني، ثم الإسلاميون.
- ◀ حث المستقلون على مزيد من العدالة والشفافية في التحصيل وكانوا في المرتبة الأولى، تلاهم الإسلاميون، ثم كتلة الإخاء الوطني.
- ◀ كان الإسلاميون في مقدمة من قدموا اقتراحات لتعزيز الإيرادات المحلية.

جدول رقم (7)

التوزيع النسبي للمتحدثين من الكتل البرلمانية حسب مناقشاتهم لموضوع الإيرادات العامة³

الكتلة					البيان
5	4	3	2	1	
المتوسط (1-0)					
.2000	.1111	.2500	.2105	.0612	ناقشوا الإيرادات العامة بالتفصيل
.2000	.1111	.0833	.1579	.1224	طالبوا بتغيير هيكل الإيرادات
.4000	.1111	.4167	.2105	.0612	دعوا إلى مزيد من العدالة والشفافية
.6000	.2222	.3333	.3158	.1224	قدموا اقتراحات لتعزيز الإيرادات
1: التيار الوطني الحر، 2: كتلة الإخاء الوطني، 3: المستقلون، 4: الكتلة الوطنية، 5: الإسلاميون					

ومن أهم ما جاء في اقتراحات المتحدثين لتحقيق هذا الهدف، العمل على تحسين آلية التحصيل المتبعة (52.4%)، وإجراء تعديل على بعض القوانين ذات العلاقة (52.4%)، وخلق مصادر جديدة للإيرادات (23.8%)، والحد من التهرب الضريبي (23.8%)، والعمل على تحقيق العدالة بين المكلفين (19%) وإجراء تعديلات على بعض القوانين مثل قانون ضريبة الدخل وتأمين المزيد من المساعدات والاستغلال الكامل لإيرادات عملية الخصخصة. والجدول رقم (8) يبين الترتيب التنازلي لهذه الاقتراحات حسب ورودها في كلمات المتحدثين من السادة النواب.

جدول رقم (8)

الترتيب التنازلي للاقتراحات التي قدمها المتحدثون لتعزيز الإيرادات العامة

الاقتراحات	نسبة من تقدموا بالاقتراح	المتوسط (1-0)
تحسين آلية التحصيل المتبعة	52.4	.5238
إجراء تعديل على بعض القوانين ذات العلاقة	52.4	.5238
البحث عن مصادر أخرى للإيرادات	23.8	.2381
الحد من التهرب الضريبي	23.8	.2381
تأمين المزيد من المساعدات والمنح	23.8	.2381
العمل على تحقيق العدالة بين المكلفين	19	.1905
الاستغلال الكامل لإيرادات الحكومة من الخصخصة	14.3	.1429

والجدول رقم (9) يبين التوزيع النسبي للكتل النيابية حسب الاقتراحات التي قدمتها لتعزيز الإيرادات المحلية. ويشير الجدول إلى ما يلي:

لم تشر الكتلة الوطنية إلا إلى تأمين المزيد من المنح الخارجية، وذلك على عكس الإسلاميين الذي أيدوا جميع الاقتراحات باستثناء الاعتماد على المنح الخارجية.

هناك تقارب واضح بين التيار الوطني وكتلة الإخاء فيما يتعلق بالاقتراحات اللازمة لتعزيز الإيرادات.

ومن أجل تقييم درجة التنصّل والمعرفة التي يتمتع بها المتحدثون في مناقشة بنود الإيرادات العامة وأنواعها وكيفية تعزيزها، فقد تم احتساب مؤشر لهذه الغاية، حيث تم جمع إجابات الأسئلة 1.10 و 1.11 و 1.13 و 1.14 الواردة في الاستبانة. ويتراوح مجموع إجابات الأسئلة السابقة بين (0-4). الجدول رقم (10) يبين التوزيع النسبي للمتحدثين حسب ذلك المؤشر.

3. يحسب المتوسط بقسمة مجموع الإجابات على السؤال (0 أو 1) على عددها.

جدول رقم (9)

الاقتراحات التي قدمها المتحدثون لتعزيز الإيرادات العامة حسب الكتل البرلمانية 4

الكتلة					البيان
5	4	3	2	1	
الترتيب (7-1)					
1	0	1	2	1	تحسين آلية التحصيل المتبعة
2	0	0	2	3	البحث عن مصادر أخرى للإيرادات
0	0	0	2	2	الحد من التهرب الضريبي
1	0	0	1	1	تعديل في بعض القوانين مثل قانون ضريبة الدخل
2	0	0	3	3	العمل على تحقيق العدالة بين المكلفين
0	1	2	3	3	تأمين المزيد من المساعدات والمنح
2	0	2	3	0	استغلال إيرادات الحكومة من الخصخصة
1: التيار الوطني الحر، 2: كتلة الإخاء الوطني، 3: المستقلون، 4: الكتلة الوطنية، 5: الإسلاميون					

جدول رقم (10)

التوزيع النسبي للمتحدثين حسب مؤشر المعرفة في موضوع الإيرادات العامة

النسبة	البيان
72.3	ضعيف
14.9	متوسط
8.5	جيد جداً
4.3	مرتفع
100	المجموع

5. آراء المتحدثين حول بنية وهيكل النفقات العامة للعام 2009:

ناقش 11.7% من المتحدثين فقط هيكل وأرقام النفقات العامة ومكوناتها التشغيلية والرأسمالية بالتفصيل وبشكل يعكس مستوى متقدم من الفهم والاطلاع على الموضوع. كما اقترح 92.7% ممن ناقشوا هيكل النفقات وبنودها إجراء بعض التعديلات وعمل مناقلات بين بنود النفقات وذلك حسب الأولويات التي تعبر عن وجهة نظرهم. يبين الجدول رقم (11) التوزيع النسبي للمتحدثين من أعضاء الكتل البرلمانية حسب دقة مناقشاتهم لموضوع النفقات العامة، ويشير الجدول إلى ما يلي: كانت نسبة الإسلاميين الذي ناقشوا النفقات العامة بالتفصيل وقدموا الاقتراحات هي الأعلى، تلاهم المستقلون، لكنهم لم يقدموا أية اقتراحات أو مناقلات بين بنود النفقات. بعض المتحدثين قدموا بعض الاقتراحات حول النفقات وهيكلها على الرغم من أنهم لم يناقشوا النفقات وبنودها. لم يناقش أي من المتحدثين من الكتلة الوطنية موضوع النفقات العامة ولم يقدموا أية اقتراحات.

جدول رقم (11)

التوزيع النسبي للمتحدثين من الكتل البرلمانية حسب مناقشاتهم لموضوع النفقات العامة

اقتروا بعض التعديلات ومناقلات في بنود النفقات		ناقشوا النفقات العامة بتفصيل وإمام		الكتلة
%	العدد	%	العدد	
6.1	3	8.2	4	كتلة التيار الوطني الحر (55)
15.8	3	10.5	2	كتلة الإخاء الوطني (21)
0	0	25	3	المستقلون (19)
0	0	0	0	الكتلة الوطنية (9)
40	2	40	2	الإسلاميون (6)

أما طبيعة المناقلات المقترحة فقد كانت من قطاع إلى قطاع أو من إقليم إلى إقليم كما هو مبين في الجدول رقم (12). أما فيما يتعلق بمستوى العدالة في التوزيع الجغرافي للنفقات العامة أي على مستوى الأقاليم أو المحافظات، فقد أشار 6.4% فقط وبصراحة في كلماتهم إلى وجود عدالة في التوزيع الجغرافي للنفقات. أما نسبة من أشاروا إلى عدالة في التوزيع القطاعي لهذه النفقات فقد بلغت 74.5% من المتحدثين.

4. القيم المتشابهة تعني أن المستجيبين أعطوها نفس الأهمية والترتيب، كما أن المتوسط متساوي.

جدول رقم (12)

التوزيع النسبي للمتحدثين حسب طبيعة المناقلات التي اقترحوها في بنود النفقات

النسبة ²	العدد	المناقلات المقترحة
12.5	1	من قطاع اقتصادي إلى قطاع آخر
37.5	3	من فرع داخل القطاع الواحد إلى فرع آخر
0	0	من إقليم إلى إقليم
12.5	1	من محافظة إلى أخرى
0	0	من فترة إلى أخرى
25	2	من بند إلى آخر (من تشغيلية إلى رأسمالية أو العكس)
12.5	1	أخرى
100	8	المجموع

الجدول رقم (13) يبين التوزيع النسبي للمتحدثين من الكتل البرلمانية حول آرائهم بعدالة توزيع النفقات على المستوى القطاعي والجغرافي. ويشير الجدول إلى ما يلي:

تجمع جميع الكتل البرلمانية على وجود عدالة في التوزيع القطاعي للنفقات، لكنهم يجمعون على تدني مستوى عدالة التوزيع الجغرافي لهذه النفقات.

لم تشر كل من كتلة الإخاء الوطني والمستقلون إلى عدالة في التوزيع الجغرافي للنفقات العامة، لكنهم أكدوا على عدالة التوزيع القطاعي لهذه النفقات.

لا يوجد تباين في تقييم الكتل البرلمانية لعدالة توزيع النفقات العامة جغرافياً وقطاعياً.

جدول رقم (13)

التوزيع النسبي للمتحدثين من الكتل البرلمانية حسب آرائهم بعدالة توزيع النفقات

أشاروا إلى عدالة التوزيع القطاعي للنفقات		أشاروا إلى عدالة التوزيع الجغرافي للنفقات		الكتلة
العدد	%	العدد	%	
38	77.6	4	7.3	كتلة التيار الوطني الحر (55)
14	73.7	0	0	كتلة الإخاء الوطني (21)
8	66.7	0	0	المستقلون (19)
6	66.7	1	11.1	الكتلة الوطنية (9)
4	80	1	20	الإسلاميون (6)

أما فيما يتعلق بتقييم المتحدثون من السادة النواب للقطاعات الاقتصادية حسب الأهمية، فالجدول رقم (14) يبين القطاعات الاقتصادية المختلفة وأهميتها من وجهة نظر المتحدثين في جلسة مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للدولة للعام 2009. ويتضح من الجدول ما يلي:

حاز قطاع التعليم على اهتمام نسبة كبيرة من المتحدثين. فقد أشار إليه في المرتبة الأولى والمرتبة الثانية 37.1% و22.9% من المتحدثين على التوالي.

ركز نسبة كبيرة من المتحدثين على ضرورة الاهتمام بقطاع الصحة وشمول كافة المواطنين بالخدمات الصحية، فقد أشار إليه في المرتبة الأولى والمرتبة الثانية 31.4% و17.1% من المتحدثين على التوالي.

أما القطاعات التي لم تثار اهتماماً كبيراً من المتحدثين فتشمل قطاع التجارة الخارجية والقطاع السياحي.

جدول رقم (14)

التوزيع النسبي للقطاعات الاقتصادية حسب أولوية ورودها في كلمات المتحدثين

لم يشر للقطاع (%) ³	الترتيب (1-7)							القطاع
	7	6	5	4	3	2	1	
10	2.9	4.3	1.4	7.1	14.3	22.9	37.1	قطاع التعليم
25.7	0	4.3	2.9	8.6	10	17.1	31.4	القطاع الصحي
28.6	2.9	1.4	10	10	5.7	11.4	30	القطاع الزراعي
50	2.8	2.9	5.7	8.6	11.4	7.1	11.4	البنية التحتية
36.4	0	4.3	7.1	7.1	2.9	2.9	18.6	قطاع النقل
61.4	1.4	2.9	8.6	4.3	5.7	5.7	10	قطاع المياه
70	1.4	1.4	1.4	4.3	8.6	1.4	11.4	قطاع الطاقة
72.9	0	4.2	4.2	5.7	5.7	5.7	1.4	القطاع السياحي
72.9	2.9	2.9	2.9	1.4	1.4	2.9	12.9	القطاع الصناعي
88.6	0	0	0	2.9	5.7	1.4	1.4	التجارة الخارجية
72.9	1.4	1.4	1.4	5.7	2.9	1.4	10	قطاع الأمن

جدول رقم (15)

ترتيب القطاعات الاقتصادية حسب الأهمية من وجهة نظر الكتل البرلمانية

الكتلة					البيان
5	4	3	2	1	
الترتيب (1-11)					
3	10	9	10	8	القطاع الصناعي
7	2	3	1	3	القطاع الزراعي
10	11	10	9	6	القطاع السياحي
5	6	2	2	2	القطاع الصحي
2	1	1	3	1	قطاع التعليم
11	8	11	11	11	قطاع التجارة الخارجية
9	5	7	5	4	قطاع البنية التحتية
4	7	8	7	5	قطاع المياه
6	3	4	4	7	قطاع النقل والاتصالات
1	9	5	6	10	قطاع الطاقة والثروة المعدنية
8	4	6	8	9	قطاع الأمن

1: التيار الوطني الحر، 2: كتلة الإخاء الوطني، 3: المستقلون، 4: الكتلة الوطنية، 5: الإسلاميون

ومن أجل بيان أية فروق أو تطابق في وجهات نظر الكتل البرلمانية وأولوياتها حسب القطاعات الاقتصادية، فقد تم دراسة ترتيب كل من هذه الكتل لأولوياتها في الجدول رقم (15). ويبين الجدول ما يلي:

أجمعت جميع الكتل البرلمانية على أهمية قطاع التعليم، فقد جاء ترتيبه حسب أولويات هذه الكتل من 1 إلى 3. أعطت جميع الكتل - باستثناء الإسلاميين - أهمية كبيرة للقطاع الزراعي حيث جاء في المرتبة الثانية بعد قطاع التعليم. وعلى العكس من ذلك، ركز الإسلاميون - بعكس الكتل الأخرى - على ضرورة التركيز على الصناعة والتصنيع. كان قطاع الطاقة والثروة المعدنية من أهم أولويات الإسلاميين (المرتبة الأولى)، على عكس الكتل الأخرى. هناك توافق في آراء جميع الكتل فيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية.

حاز قطاع الصحة على اهتمام كبير من قبل التيار الوطني الحر وكتلة الإخاء والمستقلون (المرتبة الثانية)، بينما أعطى أهمية أقل من الكتل الأخرى.

تركز أولويات الإسلاميين على القطاعات الإستراتيجية التي تلعب الدور الأكبر في التنمية وهي قطاعات الطاقة (تعزيز الإيرادات)، والتعليم (الموارد البشرية)، والصناعة (تنويع القاعدة الإنتاجية) والمياه.

وعلى صعيد الاقتراحات التي تقدم بها المتحدثون بشكل عام واللجنة المالية والاقتصادية في المجلس بشكل خاص فيما يتعلق بجانب النفقات، فقد تراوحت بين مطالبات بضبط النفقات العامة، حيث طالب بذلك بشكل صريح ومباشر حوالي 30.9% من المتحدثين، ومطالبات بضبط النفقات التشغيلية باستثناء الرواتب والأجور، وقد أشار إلى ذلك 21.3% من المتحدثين، ومطالبات بزيادة النفقات الرأسمالية أو توزيعها بشكل أكثر عدالة وكفاءة، وقد طالب بذلك 12.8% من المتحدثين (انظر الجدول رقم (16)).

ومن الملفت للانتباه أن 21.3% من المتحدثين طالبوا بمزيد من النفقات وإقامة مزيد من المشاريع في كافة المناطق الانتخابية في المملكة بشكل عام وفي منطقتهم الانتخابية بشكل خاص، وكان 70% منهم سبق وأن طالبوا بضبط النفقات العامة للتقليل من عجز الموازنة (انظر الجدول رقم (17)). أما فيما يتعلق بالكتل البرلمانية، فيشير الجدول رقم (18) إلى ما يلي:

هناك توافق بين جميع الكتل البرلمانية حول ضرورة ضبط النفقات التشغيلية باستثناء بند الرواتب والأجور. هناك تدني في نسبة من يدعو إلى زيادة النفقات الرأسمالية والإنتاجية في جميع الكتل.

جدول رقم (16)

التوزيع النسبي للمتحدثين حسب مطالباتهم فيما يتعلق بهيكل النفقات العامة

النسبة	البيان
30.9	طالبوا بضبط النفقات العامة وأشاروا إلى ذلك بصراحة
21.3	طالبوا بضبط النفقات التشغيلية (باستثناء بند الرواتب والأجور).
12.8	طالبوا بزيادة النفقات الرأسمالية أو توزيعها بشكل أمثل

جدول رقم (17)

توزيع المتحدثين حسب المطالبة بضبط النفقات مع مطالب عديدة للمنطقة الانتخابية

البيان	طلبات على مستوى المنطقة	لا طلبات على مستوى المنطقة
طالب بضبط النفقات	18 نائب	11 نائب
لم يطالب بضبط النفقات	36 نائب	29

جدول رقم (18)

التوزيع النسبي للمتحدثين من الكتل البرلمانية حسب تغيير هيكل النفقات العامة⁵

دعوا إلى زيادة النفقات الرأسمالية والإنتاجية		دعوا إلى ضبط النفقات التشغيلية عدا الرواتب		دعوا إلى ضبط النفقات العامة		الكتلة
%	العدد	%	العدد	%	العدد	
8.2	4	77.6	38	8.2	4	كتلة التيار الوطني الحر (55)
21.1	4	73.7	14	0	0	كتلة الإخاء الوطني (21)
16.7	2	66.7	8	0	0	المستقلون (19)
11.1	1	66.7	6	11.1	1	الكتلة الوطنية (9)
20	1	80	4	20	1	الإسلاميون (6)

6. مطالبات المتحدثين قبل إقرار المشروع بشكله النهائي:

ركز المتحدثون على ضرورة مراعاة التطورات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والدولية التي تؤثر في الأداء الاقتصادي وعلى الموازنة العامة للسنة المالية القادمة قبل إقرار المشروع بشكله النهائي. ومن أهم المشاكل التي نبه إليها المتحدثون الأزمة المالية العالمية، والتغيرات في أسعار المواد الغذائية والنفط، وأزمة البورصة العالمية المحلية وغيرها، انظر الجدول رقم (19). أما فيما يتعلق بتقييم الكتل البرلمانية لأهم التطورات الاقتصادية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار أثناء إعداد مشروع قانون الموازنة وبعد إقراره.

جدول رقم (19)

الترتيب التنازلي للتطورات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والعالمية التي طالب المتحدثون أن تؤخذ بعين الاعتبار قبل إقرار مشروع قانون

الموازنة العامة للعام 2009

البيان	النسبة ⁴	المتوسط (0-1)
الأزمة المالية العالمية وتبعاتها	36.17	.3617
التغيرات في أسعار البترول والسلع الأخرى	25.53	.2553
أزمة البورصة المحلية والتي كان ضحيتها مواطنين أردنيين	20.21	.2021
مشكلة التلوث	12.77	.1277
احتمالية تراجع الاستثمارات الأجنبية	9.57	.0957
أزمة السيولة في الجهاز المصرفي المحلي	6.38	.0638
احتمالية انخفاض الصادرات أو ثباتها	4.26	.0426
التغيرات السياسية الإقليمية والدولية	3.19	.0319
الاتفاقات التي وقعتها الحكومة مؤخراً	2.13	.0213
ارتفاع معدل النمو السكاني	2.13	.0213

جدول رقم (20)

ترتيب التطورات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والعالمية التي طالب المتحدثون أن تؤخذ بعين الاعتبار قبل إقرار مشروع قانون الموازنة العامة

للعام 2009 - حسب الكتل البرلمانية

البيان	الكتلة				
	1	2	3	4	5
	الترتيب (1-10)				
الأزمة المالية العالمية وتبعاتها	1	1	1	1	1
أزمة البورصة المحلية	3	4	2	3	3
تغير في أسعار البترول والسلع الأخرى	1	2	2	2	2
الاتفاقات التي وقعتها الحكومة مؤخراً	6	لم تذكر	لم تذكر	لم تذكر	لم تذكر
احتمالية انخفاض الصادرات أو ثباتها	8	4	لم تذكر	لم تذكر	لم تذكر
أزمة السيولة المحلية	8	7	6	5	3
احتمالية تراجع الاستثمارات الأجنبية	5	3	2	لم تذكر	لم تذكر
مشكلة التلوث	4	4	6	4	لم تذكر
تزايد السكان	6	لم تذكر	لم تذكر	لم تذكر	لم تذكر
التغيرات السياسية الإقليمية والدولية	8	لم تذكر	2	لم تذكر	لم تذكر

1: التيار الوطني الحر، 2: كتلة الإخاء الوطني، 3: المستقلون، 4: الكتلة الوطنية، 5: الإسلاميون

5. تم احتساب النسبة من خلال قسمة العدد على عدد المتحدثين من الكتلة.

يبين الجدول رقم (20) أهم هذه التطورات. يتضح من الجدول ما يلي:

تصدرت كتلة التيار الوطني الحر في الإشارة إلى الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها الحكومة وإلى مسألة تزايد النمو السكاني، حيث لم تشر أي من الكتل الأخرى إلى ذلك.

لم تشير الكتلة الوطنية وكتلة الإسلاميين إلى العديد من التطورات.

حازت الأزمة المالية على اهتمام جميع الكتل البرلمانية حيث حثت جميعها على ضرورة تتبع تطوراتها وتبعاتها على الاقتصاد الأردني.

هناك توافق في نظرة جميع الكتل إلى تأثير تغير أسعار البترول وأزمة السيولة المحلية وأزمة البورصة المحلية على أداء الاقتصاد والموازنة العامة.

7. مطالبات المتحدثين لمرحلة ما بعد الإقرار:

كانت المراجعة الدورية لكافة بنود الموازنة أهم المطالبات التي تقدم بها المتحدثون وذلك لمواجهة أية آثار محتملة للتطورات الاقتصادية والسياسية، فقد طالب بذلك بشكل صريح حوالي 6.4% من المتحدثين. كما طالب 14.9% من المتحدثين بدعم القطاع الخاص وذلك لدوره الهام في التنمية الاقتصادية وكمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية. ووفقاً لنتائج استطلاع الرأي السابق الذكر، فقد أشار 45.6% من المواطنين (المستجيبين) إلى أن القطاع الخاص قد يلعب دوراً كبيراً في عملية التنمية الاقتصادية. وهذا يشير إلى توافق بين آراء المجلس والمواطنين في هذا الشأن (انظر الجدول رقم (9) من الملحق. وعلى صعيد الكتل البرلمانية، يشير الجدول رقم (21) إلى ما يلي:

« لم يشر كل من المستقلين والإسلاميين إلى ضرورة إجراء مراجعة دورية للموازنة العامة.

« طالبت جميع الكتل البرلمانية ولكن بنسبة متواضعة بضرورة إعطاء الدعم الكافي للقطاع الخاص.

8. تقييم السادة النواب لجهود الحكومة:

يتضح من كلمات السادة النواب المتحدثين أن مستوى رضاهم عن أداء الحكومة وتعاونها فيما يتعلق بالموازنة العامة لم يرق إلى مستوى طموحاتهم. فقد أشار 25.5% من المتحدثين فقط إلى أن الجهود الحكومية في التعامل مع القضايا الاقتصادية كافية ومقنعة. كما أشار 8.1% من المتحدثين فقط إلى وجود شفافية في أداء الحكومة وتعاملها في موضوع الموازنة العامة. أما نسبة من أشادوا بتعاون الحكومة وتنفيذها للتوصيات البرلمانية خصوصاً في موضوع الموازنة العامة حوالي 10.6% (انظر الجدول رقم (22)).

ومن أجل تقييم درجة رضا المتحدثين عن مدى تعاون الحكومة وشفافيتها في التعامل، فقد تم احتساب مؤشر لهذه الغاية، حيث تم جمع إجابات الأسئلة 1.33 و 1.34 و 1.35 الواردة في الاستبانة (انظر ملحق (1)). ويتراوح مجموع إجابات الأسئلة السابقة بين (0-3). الجدول رقم (23) يبين التوزيع النسبي للمتحدثين حسب ذلك المؤشر.

جدول رقم (21)

اقتراحات المتحدثين من الكتل البرلمانية لمرحلة ما بعد الإقرار

طالبوا بدور أكبر للقطاع الخاص		اقتروا إجراء مراجعة دورية لبنود الموازنة		الكتلة
العدد	%	العدد	%	
3	6.1	1	2	كتلة التيار الوطني الحر (55)
6	31.6	4	21.1	كتلة الإخاء الوطني (21)
1	8.3	0	0	المستقلون (19)
2	22.2	1	11.1	الكتلة الوطنية (9)
2	40	0	0	الإسلاميون (6)

جدول رقم (22)

التوزيع النسبي للمتحدثين حسب تقييمهم للأداء الحكومي

النسبة	البيان
25.5	أشاروا إلى أن الجهود الحكومية في التعامل مع القضايا الاقتصادية كافية ومقنعة
8.1	أشاروا إلى وجود شفافية في أداء الحكومة وتعاملها في موضوع الموازنة العامة.
10.6	أشاروا إلى أن الحكومة تفي بالتوصيات البرلمانية المتعلقة بالموازنة العامة

جدول رقم (23)

التوزيع النسبي للمتحدثين حسب مستوى رضاهم عن أداء الحكومة ومدى تعاونها فيما يتعلق بتطورات الموازنة العامة

النسبة	مجموع إجابات الأسئلة 2.35، 2.34، 2.33	مستوى الرضا
9.6	3	مرتفعه
6.4	2	جيده جدا
12.8	1	متوسطه
71.2	0	ضعيفة

وعلى صعيد الكتل البرلمانية، يشير الجدول رقم (24) إلى:

- « تدني مستوى رضا الإسلاميين عن أداء الحكومة ومدى تعاونها في موضوع الموازنة العامة، حيث لم يزد المؤشر عن المتوسط.
- « الكتلة الوطنية هي الأكثر فتاعة ورضا عن أداء الحكومة، تلاها كتلة الإخاء الوطني، ثم التيار الوطني ثم المستقلين.

جدول رقم (24)

التوزيع النسبي للمتحدثين من الكتل البرلمانية حسب مستوى الرضا عن أداء الحكومة وتعاونها

الكتلة					البيان	
5	4	3	2	1	مجموع إجابات الأسئلة 2.35.2.34.2.33	مستوى الرضا
0	33.3	8.3	5.3	8.2	3	مرتفعه
0	0	8.3	10.5	6.1	2	جيده جدا
20	11.1	0	15.8	14.3	1	متوسطه
80	55.6	83.3	68.4	71.4	0	ضعيفة
0.2000	1.11	0.4167	0.5263	0.5102	المتوسط	
1: التيار الوطني الحر، 2: كتلة الإخاء الوطني، 3: المستقلون، 4: الكتلة الوطنية، 5: الإسلاميون						

9. موضوعات خارج نطاق مشروع قانون الموازنة العامة:

وفي هذا الصدد، ناقش حوالي 6.4% من المتحدثين فقط موضوعات بعيدة عن موضوع الموازنة العامة كأن ينتقد أداء بعض الوزراء أو يعرض قضايا خاصة. كما ناقش 14.9% من المتحدثين موضوعات اقتصادية عديدة وقدم رؤى واقتراحات لحل بعض المشكلات في غير موضوع الموازنة (السياسة النقدية، قانون الضريبة، السياسة المالية... الخ).

الجدول الإضافية

جدول رقم (1)

الترتيب التنازلي لأهم المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الأردني من وجهة الكتل البرلمانية في مجلس النواب الخامس عشر

كتلة الإخاء الوطني		التيار الوطني الحر	
المتوسط	المشكلة	المتوسط	المشكلة
.8571	ارتفاع الأسعار (التضخم)	.7857	البطالة
.6429	تدني المستوى المعيشي (الفقر)	.6897	تدني المستوى المعيشي (الفقر)
.4286	البطالة	.6071	ارتفاع الأسعار (التضخم)
.4286	المديونية الداخلية والخارجية	.2857	عجز الموازنة العامة
.4286	الاختلالات في هيكل الاقتصاد وبنيته	.2500	المديونية الداخلية والخارجية
.3571	عجز الموازنة العامة	.2143	الفساد المالي والإداري
.2857	الفساد المالي والإداري	.2143	تدني مستوى البنية التحتية
.2143	تدني مستوى البنية التحتية	.1786	العجز التجاري في الميزان التجاري
.1429	الخصخصة	.1429	التهرب الضريبي
.0000	العجز التجاري في الميزان التجاري	.1071	الاختلالات في هيكل الاقتصاد وبنيته
.0000	التهرب الضريبي	.0714	الخصخصة

الكتلة الوطنية		الإسلاميون	
المتوسط	المشكلة	المتوسط	المشكلة
.6667	ارتفاع الأسعار (التضخم)	.6000	البطالة
.5000	البطالة	.6000	الخصخصة
.4286	تدني المستوى المعيشي (الفقر)	.4000	المديونية الداخلية والخارجية
.3500	عجز الموازنة العامة	.2000	ارتفاع الأسعار (التضخم)
.3333	المديونية الداخلية والخارجية	.2000	تدني المستوى المعيشي (الفقر)
.1667	العجز التجاري في الميزان التجاري	.0000	عجز الموازنة العامة
.1667	تدني مستوى البنية التحتية	.0000	الفساد المالي والإداري
.0000	الفساد المالي والإداري	.0000	العجز التجاري في الميزان التجاري
.0000	الاختلالات في هيكل الاقتصاد وبنيته	.0000	الاختلالات في هيكل الاقتصاد وبنيته
.0000	التهرب الضريبي	.0000	التهرب الضريبي
.0000	الخصخصة	.0000	تدني مستوى البنية التحتية

جدول رقم (2)

الاقتراحات التي قدمها المتحدثون لتعزيز الإيرادات العامة

الكتلة					البيان
5	4	3	2	1	
المتوسط					
.6667	.0000	.7500	.3333	.6667	تحسين آلية التحصيل المتبعة
.3333	.0000	.0000	.3333	.3333	البحث عن مصادر أخرى للإيرادات
.0000	.0000	.0000	.3333	.5000	الحد من التهرب الضريبي
.6667	.0000	.0000	.8333	.6667	تعديل في بعض القوانين مثل قانون ضريبة الدخل
.3333	.0000	.0000	.1667	.3333	العمل على تحقيق العدالة بين المكلفين
.0000	.5000	.2500	.1667	.3333	تأمين المزيد من المساعدات والمنح
.3333	.0000	.2500	.1667	.0000	استغلال إيرادات الحكومة من الخصخصة
1: التيار الوطني الحر، 2: كتلة الإخاء الوطني، 3: المستقلون، 4: الكتلة الوطنية، 5: الإسلاميون					

جدول رقم (3)

التوزيع النسبي للمتحدثين من الكتل البرلمانية حسب طبيعة المناقشات التي اقترحها في جانب النفقات

الكتلة					البيان
5	4	3	2	1	
المتوسط					
.0000	.0000	.0000	.3333	.0000	من قطاع اقتصادي إلى قطاع آخر
.5000	.0000	.0000	.3333	.3333	من فرع داخل القطاع إلى فرع آخر
.0000	.0000	.0000	.0000	.0000	من إقليم إلى إقليم
.0000	.0000	.0000	.0000	.3333	من محافظة إلى أخرى
.0000	.0000	.0000	.0000	.0000	من فترة إلى أخرى
.5000	.0000	.0000	.0000	.3333	من بند إلى آخر
1: التيار الوطني الحر، 2: كتلة الإخاء الوطني، 3: المستقلون، 4: الكتلة الوطنية، 5: الإسلاميون					

جدول رقم (4)

أولويات الكتل البرلمانية حسب القطاع - المتوسط

الكتلة					البيان
5	4	3	2	1	
المتوسط					
10.0000	.0000	2.0000	2.5000	4.0789	القطاع الصناعي
5.5000	7.6667	9.7500	8.1429	9.7895	القطاع الزراعي
3.7500	.0000	1.8750	2.6429	5.0789	القطاع السياحي
6.7500	6.1667	10.2500	7.7143	10.1316	القطاع الصحي
12.5000	11.8333	11.8750	7.0000	12.1316	قطاع التعليم
3.2500	2.5000	.0000	2.0714	1.4211	قطاع التجارة الخارجية
4.5000	6.3333	3.3750	4.6429	8.2895	قطاع البنية التحتية
8.7500	4.1667	3.0000	3.5714	5.8947	قطاع المياه
6.5000	7.6667	6.2500	6.9286	4.3947	قطاع النقل والاتصالات
12.7500	2.3333	4.7500	3.7857	2.9737	قطاع الطاقة
4.7500	7.3333	4.5000	3.2857	3.0263	قطاع الأمن
1: التيار الوطني الحر، 2: كتلة الإخاء الوطني، 3: المستقلون، 4: الكتلة الوطنية، 5: الإسلاميون					

جدول رقم (5)

أولويات التطورات الاقتصادية - المتوسط

الكتلة					البيان
5	4	3	2	1	
المتوسط					
.6000	.5556	.5000	.4737	.2245	الأزمة المالية العالمية وتبعاتها
.2000	.3333	.1667	.1579	.2041	أزمة البورصة المحلية
.4000	.4444	.1667	.2632	.2245	تغير في أسعار البترول والسلع الأخرى
.0000	.0000	.0000	.0000	.0408	الاتفاقات التي وقعتها الحكومة مؤخراً
.0000	.0000	.0000	.1579	.0204	احتمالية انخفاض الصادرات أو ثباتها
.2000	.1111	.0833	.1053	.0204	أزمة السيولة في الجهاز المصرفي المحلي
.0000	.0000	.1667	.2105	.0612	احتمالية تراجع الاستثمارات الأجنبية
.0000	.2222	.0833	.1579	.1224	مشكلة التلوث
.0000	.0000	.0000	.0000	.0408	ترايد السكان
.0000	.0000	.1667	.0000	.0204	التغيرات السياسية الإقليمية والدولية

1: التيار الوطني الحر، 2: كتلة الإخاء الوطني، 3: المستقلون، 4: الكتلة الوطنية، 5: الإسلاميون

جدول رقم (6)

التوزيع النسبي للمستجيبين حسب مستوى تقييمهم لأداء مجلس النواب الخامس عشر في التعامل مع أولوياتهم

النسبة	العدد	البيان
3.7	44	جيد جداً
20.1	242	جيد
28.5	342	مقبول / متوسط
41.4	497	ضعيف جداً
6.3	76	غير متأكد / لا اعرف
.0	0	رفض الإجابة
100.0	1200	المجموع

جدول رقم (7)

التوزيع النسبي للمستجيبين حسب آرائهم حول أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد والمواطن الأردني

النسبة	العدد	المشكلة
34.3	900	ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة
21.7	568	مخاربة البطالة
17.0	447	الحد من الفقر
7.7	203	تدني الأجور
5.4	143	مخاربة الفساد
4.2	109	ندرة المياه
2.5	67	التعليم العالي
2.1	55	مشكلات البيئة والبيئة التحتية
1.4	37	التأمين الصحي والخدمات العلاجية
1.0	25	الديمقراطية والإصلاح السياسي
.8	21	مشكلات اجتماعية وقيمية
.4	12	تطوير قطاع الزراعة
.3	8	المواطنة والوحدة الوطنية
.3	7	تطوير كفاءة القضاء وتعزيز استقلالته
.3	7	تطوير أنظمة التقاعد والضمان الاجتماعي
.2	5	الأمن الوطني ومخاربة الإرهاب
.1	3	حرية الصحافة واستقلالية الإعلام
0.3	9	أخرى
100.0	2625	المجموع

6. تم الحصول على هذا الجدول من خلال تحليل نتائج « استطلاع للرأي العام حول البرلمان والانتخابات النيابية »، والذي أجراه مركز القدس للدراسات السياسية مؤخراً.

جدول رقم (8) 7

ترتيب أهم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الأردني من وجهة نظر المواطنين والنواب والكتل البرلمانية في مجلس النواب الخامس عشر (1 المشكلة الإهم، 11 المشكلة الأقل أهمية)

المستقلون	الوطنية	العمل الإسلامي	الاء الوطني	التيار الوطني	النواب	العينة الوطنية	الاولويات الوطنية
3	1	4	1	3	1	1	الغلاء والتضخم وارتفاع الاسعار
2	2	1	3	1	3	2	البطالة
1	3	5	2	2	2	3	الفقر
4	8	7	7	6	6	5	الفساد المالي والاداري
8	7	11	8	7	7	8	ضعف البنية التحتية

جدول رقم (9) 8

التوزيع النسبي للمستجيبين حسب آرائهم حول وجود القطاع الخاص في معالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد والمواطن الأردني

النسبة	العدد	البيان
45.6	118	نعم
50.9	131	لا
.5	1	غير متأكد / لا اعرف
3.1	8	رفض الإجابة

1. تم احتساب هذه النسبة من خلال قسمة العدد على عدد المتحدثين من الكتلة.
2. تم احتساب النسبة بقسمة العدد على المجموع (8 نواب) وهم من اقترحوا إجراء مناقلات في الجدول رقم (12).
3. تم احتساب هذه النسبة بقسمة عدد الذين لم يشيروا للقطاع على مجموع المتحدثين.
4. تم احتساب النسبة من خلال قسمة عدد الذين أشاروا إلى هذه المشكلة على عدد المتحدثين.

7. تم الحصول على هذا الجدول من خلال تحليل نتائج « استطلاع للرأي العام حول البرلمان والانتخابات النيابية »، والذي أجراه مركز القدس للدراسات السياسية مؤخراً.
8. تم الحصول على هذا الجدول من خلال تحليل نتائج « استطلاع للرأي العام حول البرلمان والانتخابات النيابية »، والذي أجراه مركز القدس للدراسات السياسية مؤخراً.



مركز القدس للدراسات السياسية
AL - QUDS CENTER For Political Studies



7 شارع حيفا - جبل الحسين - عمان - الاردن

ص. ب 213566 الرمز البريدي 11121

هاتف: +962 6 5690567 - فاكس: +962 6 5674868

www.alqudscenter.org info@alqudscenter.org

www.jpm.jo